فلو علة فعلة ان كانت غير حقيقة الواجب يلزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى غيره
وهو مح وان كانت حقيقة الواجب فاما ان تكون موثرة في الوجود حال كونها موجودة او حال
كونها معدومة فان كان الاول فاما ان تكون موجودة بهذا الوجود فيلزم تقدم الشيء على نفسه
وان كانت بغير هذا الوجود يكون الواجب موجودا مرتين ثم الكلام في ذلك الوجود كالكلام
في الاول فيلزم التسلسل واما ان كان الثاني وهو ان تكون موثرة حال كونها معدومة فهو مح ايضا
لانا نعلم بالضرورة ان المعدوم يمتنع ان يوثر في الوجود ولو جوزنا ذلك لم يمكننا
الاستدلال بفاعلية الله تعالى على وجوده قوله والوجود المعلوم هو المقول بالتشكيك
جواب معارضة للدليل الدال على ان وجوده ليس بزائد تقريرها ان وجوده معلوم لان وجوده
هو الوجود المشترك المعلوم بالبديهة وماهيته غير معلومة والمعلوم غير ما ليس بمعلوم فوجوده
غير ماهيته وتقرير الجواب ان الوجود المعلوم هو الوجود المشترك المقول بالتشكيك على وجوده
الخاص ووجود الممكنات وهو خارج عن وجوده الخاص ووجود الممكنات لان المقول
بالتشكيك على الجزئيات يكون خارجا عنها والوجود الذي هو عين حقيقته التي هي
غير معلومة هو وجوده الخاص به القائم بذاته الذي لا يمكن ان يحمل على غيره ولا يلزم من
مغايرة الوجود المشترك لحقيقته مغايرة وجوده الخاص الذي هو موصوف له قوله
وليس طبيعة نوعية هذا جواب عن دليل اخر على ان الوجود زائد تقرير الدليل ان الوجود
مشترك بين الواجب والممكن فهو من حيث هو اما ان يقتضي العروض او اللاعروض او لا هذا ولا
ذاك والاول يقتضي العروض في الواجب ايضا والثاني يقتضي اللاعروض في الممكنات ايضا
والثالث يقتضي ان لا يكون كل من العروض واللاعروض لعلة وعدم العروض في الواجب
لعلة هذا اجيب عنه بان المحتاج الى العلة العروض واما اللاعروض فلا يحتاج الى العلة بل
يكفي فيه عدم سبب العروض واورد عليه بانه ح يحتاج الواجب الى عدم علة العروض وهو غيره
فيفتقر الواجب الى غيره ويمكن ان يقال ايضا لو كان عدم العروض لعدم علة العروض لكان واجب الوجود
محتاجا ١١١

محتاجا الى عدمه لان علة عروضه هذا الواجب والجواب عن الدليل ان الوجود ليس طبيعة نوعية حتى
يلزم تساوي افرادها في العروض واللاعروض لانه مقول بالتشكيك على افراده التي هي
ملزوماته فلا يلزم تساوي افراده التي هي ملزوماته في العروض واللاعروض فضلا عن ماهياتها
واعتبر النور المقول بالتشكيك على الانواع مع ان نور الشمس يقتضي ابصار الاعشى قوله سلم
ان الوجود مقول بالتشكيك ولئن سلم فالتشكيك لا يمنع مساواة الافراد في تمام الحقيقة لانها
اذا لم تكن متساوية في تمام الحقيقة فلا يخ اما ان تكون مشتركة في شيء من الحقيقة او لا والاول
يوجب التركيب والثاني يوجب المباينة الكلية بين الوجودين وقد بان فسادها وايضا المقول
على الاشياء بالتشكيك لا بد وان يكون من عوارضها فالمعروضات ان تماثلت او تجانست باعتبار
الحقيقة لزم التساوي او التركيب (باعتبار التماثل / باعتبار التجانس) وقد بان فسادهما وان تباينت كل منها مباينا للغير بالذات ومشاركا
في مفهوم هذا العارض هو عين المدعى والجواب عن الاول انا بينا ان الوجود مقول بالتشكيك
على الوجودات واما قوله ولئن سلم فالتشكيك لا يمنع مساواة الافراد في تمام الحقيقة فنقول
قوله والا يلزم التركيب او المباينة الكلية قلنا المباينة الكلية في الحقيقة لا يلزم منها عدم اشتراكهما
في الوجود فان التباين في الحقيقة لا ينافي الاشتراك في العارض فلم لا يكون الوجود الخاص
الوجود الذي هو عين حقيقة الواجب مباينا بالكلية للافراد التي هي وجود الممكنات
مع اشتراك الجميع في الوجود المطلق الذي هو عارض لتلك الافراد واما قوله وان تباينت
المعروضات كان كل منها مخالفا لغيره بالذات ومشاركا في مفهوم هذا العارض هو عين المدعى
مع انه مناف لما قبله ولا مطلوب ذلك لان المدعى ان وجوده الخاص زائد على ماهيته كالوجود
الخاص للممكنات وهذا لم يلزم من التشكيك ومن مباينة المعروضات بالكلية بل التشكيك يقتضي
كون الوجود المطلق زائدا على الوجودات الخاصة والمباينة في الكل المعروضات تقتضي مباينة
الوجود الخاص للواجب لوجود الممكنات وهذا لا يستلزم كون الوجود الخاص عارضا في الواجب
كما في الممكنات والمدعى ليس هو قوله وتاثير الماهية من حيث هي في الوجود غير معقول اجواد لغرض

Copyright © King Saud University